

الحكومة الاتحادية تعزز إنشاء وتوسيع إنتاج معدات الوقاية الشخصية الطبية

تشاور مجلس الوزراء الخاص بأزمة كورونا التابع للحكومة الاتحادية اليوم حول موضوع توفر معدات الوقاية الشخصية الطبية ولوازم الفحوصات والمواد الفعالة. وعلى وجه التحديد المقصود هو تعزيز إنشاء إنتاج معدات الوقاية الشخصية الطبية في ألمانيا وأوروبا وتوسيعه. وقد أعلن وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير ووزير الصحة الاتحادي ينس شبان عن ذلك في بيان صحفي مشترك لهما.

ويمكن الاطلاع على الملف الصوتي للبيان المشترك [هنا](#).

أما الفيديو للبيان المشترك الذي تم تزويده أيضاً بترجمة إلى لغة الإشارات فستجدونه قريباً [هنا](#).

وفيما يلي المعلومات الأساسية حول تعزيز إنشاء إنتاج معدات الوقاية الشخصية الطبية ولوازم الفحوصات والمواد الفعالة وتوسيعه:

إن حماية الصحة العامة تحظى بأولوية قصوى. وهنا يلعب موضوع معدات الوقاية الشخصية الطبية دوراً مركزياً. ويعد ضمان توفر عدد كاف من معدات الوقاية الشخصية الطبية من الاهتمامات الرئيسية للحكومة الاتحادية إذ أن هناك حاجة كبيرة حالياً إلى معدات الوقاية الشخصية كما أنه من المتوقع أن يظل هذا الوضع على ما هو عليه على المدى القصير والمتوسط.

لذا كانت الحكومة الاتحادية قد قامت بإنشاء فريق عمل خاص بالمشتريات في وزارة الصحة الاتحادية في تاريخ 30 مارس 2020 الذي ينسق التحصيل العاجل لمعدات الوقاية الشخصية الطبية وينظمه وهو ما زال يواصل عمله.

إضافة إلى ذلك سيتم الآن في وزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية إنشاء فريق عمل جديد بعنوان *القدرات الإنتاجية وعمليات الإنتاج* الذي يعمل بتوازي مع فريق عمل المشتريات ويتولى مهمة دعم إنشاء سلاسل قيمة بشكل عاجل من أجل إنتاج معدات الوقاية الشخصية الطبية ولوازم الفحوصات والمواد الفعالة في ألمانيا وفي الاتحاد الأوروبي وبالتالي إذن عليه إسهام مساهمة هامة في ضمان الإمداد على المدى المتوسط.

وتتمثل المهمة الأساسية لفريق العمل الجديد هذا في تمكين استثمارات القطاع الخاص في القدرات الإنتاجية ودعمها. ومن أجل تحقيق ذلك ستساند الحكومة الاتحادية الشركات بأموال مخصصة للدعم وستضمن للمستثمرين إمكانية التخطيط على المدى البعيد.

وإلى جانب وزارة الاقتصاد الاتحادية المسؤولة عن فريق العمل الجديد يشمل هذا الأخير أيضاً ممثلين عن وزارة الصحة الاتحادية وكذا أقسام تابعة لوزارة المالية الاتحادية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية ووزارة النقل والبنية التحتية الرقمية الاتحادية وديوان المستشارية الاتحادية.

عنوان الصورة: وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير (يسار) ووزير الصحة الاتحادي ينس شبان (يمين)